البيان
التشريعي
www.albayan.ae

اللجنة العليا للتشريعات
THE SUPREME LEGISLATION COMMITTEE

البنية التشريعية في دبي
قاطرة بناء اقتصاد المستقبل

أحمد بن مسحار:
الأسبوع التشريعي 2022 يواكب المنظومة الاقتصادية المستقبلية

دبي-البيان

تضطلع اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي بدور ريادي في إرساء دعائم منظومة تشريعية أكثر مرونة واستدامة، وإثراء المعرفة القانونية والتشريعية، وتعزيز الوعي بالمتطلبات التنظيمية الجديدة تحت مظلة التحول الاقتصادي المستمر في الدولة والإمارة، وذلك من خلال تطوير آفاق العمل الحكومي المشترك من جهة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة أخرى، وتمثل البنية التشريعية في دبي قاطرة بناء اقتصاد المستقبل، وتعد الأطر القانونية والتشريعية في الدولة بشكل عام، وإمارة دبي بشكل خاص، بنية تحتية تنظيمية، من شأنها تسريع وتيرة التحول الاقتصادي المنشود، وتتيح لكافة الأطراف المعنية انتقالاً سلساً نحو بيئة اقتصادية جديدة تواكب الاتجاهات الناشئة.

وقال أحمد بن مسحار المهيري، أمين عام اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي: تولي اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي، بتوجيه من سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية، رئيس اللجنة العليا للتشريعات، أهمية كبيرة للتحديث المستمر للتشريعات الداعمة لاقتصاد المستقبل، لتواكب الحقبة الجديدة من مسيرة التقدم والنماء التي تخطوها دولة الإمارات العربية المتحدة بثبات، وذلك بالتعاون والتنسيق مع جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية، ومن خلال إتاحة منصات تشكل بيئات حاضنة للابتكار والتميز التشريعي.

تطورات متسارعة

وأضاف: في ضوء التطورات المستقبلية المتسارعة، التي تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي العالمي، تمضي الدول والحكومات والقطاع الخاص والأفراد قدماً في استكشاف أفضل السبل الممكنة لمواكبة هذه التطورات، والتكيف مع التحولات الاقتصادية الجديدة، بما تشتمل عليه من فرص وتحديات، ولسد الفجوة بين النماذج الاقتصادية الحالية، والمتطلبات الناشئة والمستقبلية لاقتصاد المستقبل، وذلك لضمان استدامة التنمية وتوسيع نطاق روافد الدخل الوطني للدول، وتجنب هيمنة قطاعات محدودة على القطاعات الأخرى.

رؤية استشرافية

وأوضح بن مسحار، أن الرؤية الاستشرافية للقيادة الرشيدة، شكلت أنموذجاً في التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة واستدامة، ساهم في تحصين الاقتصاد الوطني من تداعيات الأزمات الإقليمية والعالمية، وتبني النهج السديد لمنظومة العمل الحكومي وتكاملها، لتواصل الدولة اليوم تحقيق نقلات نوعية في التحول نحو اقتصاد المستقبل، مدعومة بحزمة من العوامل والمزايا التي تعزز تنافسية بيئة الأعمال المحلية في شتى المجالات والميادين، ومن بينها مرونة ورشاقة وحداثة تشريعاتها وسياساتها الاقتصادية.

أسبوع تشريعي

أحمد بن مسحار

وأضاف: يأتي تنظيم «الأسبوع التشريعي 2022» في إطار التزام اللجنة العليا للتشريعات بتطوير المنظومة التشريعية المتكاملة لإمارة دبي، وذلك بهدف دعم وتعزيز وتحقيق المستهدفات التنموية ومسارات اقتصاد المستقبل في الإمارة. وليشكل هذا الحدث منصة رائدة لتسليط الضوء على الواقع التشريعي، وإثراء المعرفة التشريعية لدى العاملين في الجهات الحكومية المعنية بتطوير مختلف القطاعات، ويتضمن الأسبوع التشريعي لهذا العام مجموعة من المحاضرات والمناقشات والورش التفاعلية لتعزيز الثقافة القانونية للمشاركين فيه، ولاستكشاف سبل تطوير التشريعات، لتكون أكثر مرونة ورشاقة واستدامة. ويحظى الأسبوع في دورته الحالية بمشاركة حكومية واسعة، واستقطاب مجموعة متميزة من القانونيين، والخبراء والمختصين في المجالات المرتبطة بصنع «اقتصاد المستقبل» وذلك لتحديد أهم الفرص والتحديات التي سيفرزها، واستشراف ملامح المنظومة التشريعية المستقبلية التي سوف يتم من خلالها اغتنام تلك الفرص وطرح الحلول المناسبة لمعالجة التحديات.

خارطة طريق

وتابع: من المأمول أن يسهم «الأسبوع التشريعي» في رسم خارطة طريق، لتحديث المنظومة التشريعية في إمارة دبي، وتعزيز جاهزيتها للمستقبل، والتي سيتم وضع ملامحها من خلال الفعاليات والجلسات وورش العمل، ولعل من أبرزها «المختبر التشريعي»، الذي يشكل البيئة الابتكارية لتطوير تشريعات أكثر مرونة وديناميكية، تحاكي الحاضر وتواكب المستقبل.

وبالتوازي مع دوره في تعزيز المعرفة القانونية واستشراف مسارات تطوير العملية التشريعية وزيادة زخمها، يشكل «الأسبوع التشريعي» في دورته الحالية منصة لبناء الشراكات المتمحورة حول مستقبل التشريع، حيث يشهد إبرام مذكرة تفاهم بين «اللجنة العليا للتشريعات» و«مؤسسة دبي للمستقبل» لتعزيز التكامل بين التوجهات المستقبلية في المجالات المرتبطة ببناء اقتصاد المستقبل وممكناته، وبين المنظومة التشريعية لإمارة دبي، من خلال التركيز على مجالات التعاون بين الطرفين في ترجمة الخطط المستقبلية للإمارة في مجال استخدامات الذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي، والواقع المعزز، ودراسة مشاريع التشريعات التي تدعم الخطط الإستراتيجية لاقتصاد المستقبل في إمارة دبي، إلى جانب التدريب وتبادل الخبرات، ودفع عجلة تطوير التشريعات الرافدة لاقتصاد المستقبل في القطاعات التي سوف تركز عليها تلك الخطط الاستراتيجية، وبما يتماشى مع توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بضرورة مواءمة الخطط الاستراتيجية والسياسات العامة مع البنية القانونية والتشريعية في إمارة دبي، لاستباق التغيرات المستقبلية.

جلسات

ويتضمن جدول أعمال دورة هذا العام من «الأسبوع التشريعي» العديد من المحاضرات والجلسات الحوارية، ومن بينها محاضرة حول «الصناعة التشريعية الداعمة لاقتصاد المستقبل»، والتي سيتم من خلالها تحديد النهج التشريعي المستقبلي للجنة العليا للتشريعات في التنظيم التشريعي لمحاور وممكنات اقتصاد المستقبل، وكذلك محاضرة تتناول تجربة واقعية لقياس الأثر التشريعي، وجلسات حوارية سيتم من خلالها تسليط الضوء على «مفهوم الاقتصاد الإبداعي» باعتباره أحد أهم أشكال اقتصاد المستقبل، و«الميتافيرس» و«الأصول الافتراضية» و«العملات الرقمية».

حماية المستهلك

وتشكل حماية المستهلك في ظل اقتصاد المستقبل أحد المحاور الرئيسية لأعمال «الأسبوع التشريعي» من خلال جلسة حوارية تناقش تغير مفهوم المستهلك وسبل حماية المستهلك في ظل الاقتصاد الرقمي.

صورة وتاريخ

قانون رقم «1» لسنة 2000

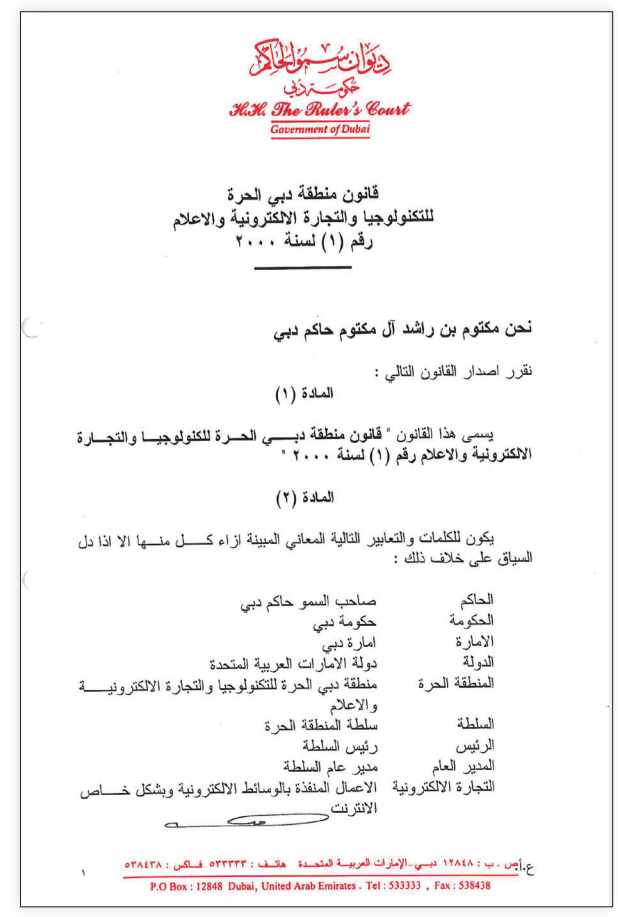

ديوان سمو الحاكم
حكومة دبي
H.H. The Ruler's Court
Government of Dubai

قانون منطقة دبي الحرة
للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية والاعلام
رقم (١) لسنة ٢٠٠٠

نحن مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم دبي

نقرر اصدار القانون التالي :

المادة (١)

يسمى هذا القانون " قانون منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية والاعلام رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ "

المادة (٢)

يكون للكلمات والتعابير التالية المعاني المبينة ازاء كل منها الا اذا دل السياق على خلاف ذلك :

الحاكم	صاحب السمو حاكم دبي
الحكومة	حكومة دبي
الامارة	امارة دبي
الدولة	دولة الامارات العربية المتحدة
المنطقة الحرة	منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية والاعلام
السلطة	سلطة المنطقة الحرة
الرئيس	رئيس السلطة
المدير العام	مدير عام السلطة
التجارة الالكترونية	الاعمال المنفذة بالوسائط الالكترونية وبشكل خاص الانترنت

ص.ب : ١٢٨٤٨ دبي - الإمارات العربية المتحدة هاتف : ٥٣٣٣٣٣ فاكس : ٥٣٨٤٣٨
P.O Box : 12848 Dubai, United Arab Emirates . Tel : 533333 , Fax : 538438

أصدر المغفور له الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، رحمه الله، قانون إنشاء منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام رقم (1) لسنة 2000، ليشكل نقطة انطلاق دبي نحو الألفية الثالثة، ودخولها معترك الثورة المعرفية التي شهدها العالم في تلك الفترة، ولتكون مركزاً إقليمياً وعالمياً في احتضان جميع الأنشطة المرتبطة بالتكنولوجيا والإعلام. **(دبي - البيان)**

جهات حكومية

«الاقتصاد والسياحة» تعزز كفاءة وتنافسية الأعمال

دبي-البيان

تقود «دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي» جهود الإمارة الرامية إلى تعزيز اقتصادها المتنوع وتقديم خدمات مبتكرة والارتقاء ببيئة الأعمال ورفع معدلات النمو، ودعم الإمارة في تحقيق رؤيتها بأن تصبح الوجهة العالمية المفضلة للمعيشة والعمل والحياة العصرية، وذلك من خلال تحقيق العديد من المستهدفات الرئيسية، التي من أهمها جعل إمارة دبي من أفضل 5 مدن في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، بحسب المؤشرات الدولية، واستقطاب 100 ألف شركة خلال السنوات الـ3 المقبلة، وزيادة القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة 150 % خلال السنوات الـ5 المقبلة، والعمل على توسيع أسواق التصدير الخارجية للمنتجات المحلية بنسبة 50 %، والعمل على استقطاب 400 فعالية اقتصادية عالمية سنوياً بحلول عام 2025، وزيادة نسبة استقطاب السياح بنسبة 40 %، أي ما يعادل 25 مليون سائح بحلول عام 2025.

وجاء دمج كل من «دائرة التنمية الاقتصادية» و«دائرة السياحة والتسويق التجاري» في إمارة دبي، تحت مظلة واحدة، تحمل اسم «دائرة الاقتصاد والسياحة»، في إطار الجهود التي تبذلها إمارة دبي لتطوير جهازها الحكومي، وتعزيز كفاءة ومرونة مزاولة الأعمال فيها، والإسهام في تدعيم مكانتها الريادية، ورفع مستوى تنافسيتها الاقتصادية والسياحية، ولتكون أنموذجاً متميزاً وفريداً للتنمية الاقتصادية ووجهة سياحية رائدة على مستوى العالم.

دعم

ويهدف إنشاء «دائرة الاقتصاد والسياحة» إلى دعم استراتيجية الإمارة بأن تصبح دبي محوراً رئيسياً في الاقتصاد والسياحة على مستوى العالم، والمساهمة في تعزيز استقرارها ومكانتها بوصفها مركزاً عالمياً للاقتصاد والتجارة والسياحة والخدمات اللوجستية والاستثمار، وتنظيم وتشجيع صناعة السياحة والتسويق والترويج التجاري فيها، وتطويرها وتنميتها، واستشراف مستقبل التخطيط الاقتصادي لها، ودعم متخذي القرار لرسم السياسات التنموية وعمليات التخطيط وقياس الأداء الاستراتيجي لقطاعي الاقتصاد والسياحة، وإدارة الأجندة الاقتصادية والسياحية، ودعم اقتصادها القائم على التنوع والابتكار والارتقاء ببيئة الأعمال وتسهيل رحلة المستثمر.

كما جاء تأسيس الدائرة بهدف ترسيخ رؤية الإمارة لتكون دبي المدينة الأفضل للحياة في العالم، وتخطيط وتنظيم الأداء الاقتصادي والسياحي العام في الإمارة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والسياحية فيها، إضافة إلى تشجيع الاستثمار في صناعات المعرفة والابتكار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترويج وتنويع منتجات وأسواق التصدير، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن تنمية صادرات الإمارة وتعزيز قدرة قطاعها الصناعي، والمساهمة في المحافظة على المستوى العالي من الجودة في تقديم الخدمات الاقتصادية والسياحية للمستثمرين والتجار وأفراد المجتمع.

مهام وصلاحيات

وأناط القانون الجديد بالدائرة العديد من المهام والصلاحيات المرتبطة بقطاعي الاقتصاد والسياحة، وذلك لتمكينها من تحقيق أهدافها، ومن بين تلك المهام والصلاحيات: رسم وإدارة وإعداد الخطط والسياسات والاستراتيجيات الشاملة ذات العلاقة بقطاعي الاقتصاد والسياحة، ووضع وتنفيذ الخطط والبرامج والمبادرات التي تهدف إلى تطوير التنمية الاقتصادية وتشجيع السياحة إلى الإمارة، والإشراف على تطبيق السياسات والاستراتيجيات والمشاريع والمبادرات الخاصة بقطاعي الاقتصاد والسياحة، والإشراف على تطوير وتنمية قطاعات اقتصادية جديدة، وتطوير السياسات المتعلقة بترخيص المهن والمنشآت الاقتصادية العاملة في الإمارة.

«الاقتصاد الإبداعي»
إحدى أهم نوافذ اقتصاد المستقبل

دبي-البيان

برز الاقتصاد الإبداعي، خلال السنوات القليلة الماضية، كونه أحد روافد الاقتصاد العالمي، وأحد المحركات الأساسية لنمو الدول والمجتمعات، ويقوم هذا الاقتصاد على أساس إنتاج المعرفة وتوزيعها، واستخدام واستغلال نتاجها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة مصدراً رئيساً من مصادر الثروة للمجتمع، وتحقيق رفاهيته، وذلك من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى سلع وخدمات قابلة للنشر والعرض والتداول والاستهلاك. وعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» في تقريره الأول الصادر عام 2008 الاقتصاد الإبداعي بأنه: ذلك النمط من النشاط الاقتصادي، الذي يقوم على استغلال الأصول الإبداعية، التي يمكن أن تولد النمو الاقتصادي، وتقود إلى التنمية الاقتصادية.

ومن هذا التعريف يمكن القول: إن الاقتصاد الإبداعي هو الاقتصاد الذي يقوم على توليد وتسويق الإبداع، باعتباره نتاج تفاعل بين 3 عناصر أساسية، وهي: الإبداع البشري، واستخدام التكنولوجيا، والاستثمار في المعرفة.

أما الصناعات الإبداعية فقد عرفها «الأونكتاد» بأنها: السلع والخدمات التي تستخدم الإبداع ورأس المال الفكري كمدخلات أولية، وتشمل 4 مجموعات، وهي: التراث، والفنون، ووسائل الإعلام، والإبداعات الوظيفية.

وبهذا المفهوم يعد الاقتصاد الإبداعي نقطة الالتقاء بين الثقافة والاقتصاد، وذلك من خلال تحويل الأعمال الفنية والأفكار الثقافية إلى فرص استثمارية إبداعية ومشاريع تجارية، تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم المكانة الثقافية للدول وتوجيه طاقات الشباب والمبدعين نحو امتلاك المشاريع الإبداعية القائمة على المعرفة والابتكار.

د. يحيى العدوان

فرع جديد

وتنامت أهمية الاقتصاد الإبداعي في الآونة الأخيرة، واستطاع هذا الشكل من الاقتصاد فرض نفسه على الساحة العالمية، باعتباره فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية، القائم على فهم أكثر عمقاً لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم ورفاه المجتمعات، وتحسين نوعية الحياة، ويتميز هذا الاقتصاد بمرونة عالية وقدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية، وتوفير نمو مستدام يمتد لسنوات عديدة، ويعد الاقتصاد الإبداعي نمطاً اقتصادياً متطوراً، يقوم على توظيف المواهب الفكرية والقدرات المعرفية والطاقات الابتكارية باعتبارها مكونات أساسية في العملية الإنتاجية، وذلك بعد أن أصبحت المعرفة محركاً اقتصادياً عظيماً، وباتت العلاقة بين المعرفة والاقتصاد علاقة ترابط وتكامل لا انفكاك فيها، فأصبح الاقتصاد الجديد في وقتنا الحاضر هو الاقتصاد القائم على المعرفة والأفكار والإبداع، وأصبحت هذه العناصر هي اللاعب الرئيس، الذي يتحكم في اقتصاد السوق، وهي المحرك الأساس للنمو الاقتصادي.

أنشطة اقتصادية

ويشير الاقتصاد الإبداعي إلى مجموعة الأنشطة الاقتصادية، التي تجمع بين الموهبة والإبداع والتكنولوجيا والثقافة، حتى أضحت أهمية الاقتصاد الإبداعي تتعاظم عاماً بعد عام، وتنامت أهمية الصناعات القائمة على عنصر الإبداع في ظله، وأصبحت المعرفة مركزاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومفتاحاً لتعزيز التنمية المستدامة للمجتمعات والاقتصادات الحديثة، وصارت من أهم الحلول التي تلجأ إليها الدول، لمواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، من خلال إيجاد قطاعات اقتصادية جديدة وواعدة، تسهم في توفير فرص عمل عديدة، بسبب المجال الواسع الذي تتيحه في تنويع مصادر الدخل، لقد بدأ العالم يشهد حالياً تحولاً تدريجياً في أنماط الاقتصاد، حيث يشهد انتقالاً من الاقتصاد التقليدي القائم على العناصر المادية للإنتاج، إلى الاقتصاد المعرفي القائم على الإبداع والابتكار، وتوظيف رأس المال البشري، ولما كان الاقتصاد الإبداعي من أسرع القطاعات نمواً وأكثرها نشاطاً فقد أصبح في مقدمة الوسائل، التي تلجأ إليها الدول والحكومات، للتغلب على التحديات والصعوبات الاقتصادية، التي تواجهها، وباتت الحاجة ملحة إلى انتهاج هذا النمط الاقتصادي، لتنويع مصادر الدخل وتسريع معدلات النمو، والقفز إلى مستقبل اقتصادي مزهر وواعد، من خلال استغلال الطاقات الكامنة في المجتمع.

تفكير استثماري

وتنبهت العديد من دول العالم، منذ سنوات خلت، إلى أن الاقتصاد الإبداعي، هو طريقة جديدة للتفكير الاستثماري، وهو الوسيلة التي يتم من خلالها ترجمة الإبداع إلى قيمة اقتصادية، وذلك بعد أن أدركت هذه الدول أهمية تطوير منظومة الاقتصاد الإبداعي لديها، بوصفه عاملاً دافعاً للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك سعت هذه الدول لتطوير سياساتها وتشريعاتها، لتتناسب مع المستجدات التي فرضها عالم الاقتصاد الإبداعي، كما حرصت على إجراء الدراسات اللازمة عن واقع الصناعات الثقافية والإبداعية والفكرية والفنية فيها، بهدف اكتشاف مكامن القوة، التي يتميز بها اقتصادها الإبداعي لتعظيمها وتقويتها ومعرفة نقاط الضعف والتحديات، التي يمكن أن تعيق مسيرة هذا الاقتصاد لتلافيها ومعالجتها.

بيئة حاضنة

إن تعزيز الاقتصاد الإبداعي والنهوض به وتعظيم دوره في دفع عجلة الاقتصاد سيؤدي حتماً إلى فتح مجالات استثمارية جديدة، ولا ريب في أن هذا الأمر يتطلب وضع المبادرات والحوافز المناسبة، التي تضمن نجاح هذا الاقتصاد وتكفل استدامته، وتطوير البيئة الحاضنة له، ولا شك في أن تحقيق ذلك يستلزم توفر مجموعة من العوامل اللازمة، لتحفيز هذا الاقتصاد، التي من شأنها أن تنعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام، وعلى واقع الصناعات الإبداعية بشكل خاص، ولعل من أهم هذه العوامل وجود سياسات واستراتيجيات وتشريعات تدعم قطاع الصناعات الإبداعية من ناحية، وتشجع مزاولة الأنشطة القائمة على الابتكار من ناحية ثانية، وتحمي حقوق الملكية الفكرية للمبدعين ورواد الأعمال من ناحية ثالثة، هذا بالإضافة إلى زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية الاستثمار في القطاع الإبداعي، وبيان دوره الحيوي والمهم في تحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى، وكذلك استقطاب المبدعين وأصحاب المواهب والمؤسسات والشركات الإبداعية ومنحهم التسهيلات، التي تمكنهم من تأسيس وإقامة مشاريعهم الإبداعية في بيئة مرنة، تتيح لهم استغلال إبداعاتهم في الفرص الاستثمارية المتاحة.

إن من بين العوامل التي تجب مراعاتها في بناء الاقتصاد الإبداعي إنشاء المناطق والمجمعات الإبداعية، وحاضنات المعرفة، وتزويدها بالبنى التحتية الملائمة، والنهوض بالمهن الإبداعية، وإيجاد شراكة حقيقية وفاعلة بين القطاعين العام والخاص، تقود إلى ترسيخ دور قطاع الصناعات الإبداعية كمساهم رئيس في الناتج المحلي الإجمالي، وتلبي الاحتياجات اللازمة لرواد الأعمال لتنمية مشاريعهم الإبداعية.

الصناعات الإبداعية

لقد ارتبط الاقتصاد الإبداعي في بداية ظهوره بالمجالات المتصلة بالأدب والثقافة والتراث، ولعل هذا ما يفسر سبب استخدام هذا المصطلح لوصف مجموعة من الأنشطة الثقافية كالأنشطة المرتبطة بالنشر والتأليف والمتاحف والمكتبات والمسارح والموسيقى وصناعة الأفلام والرسوم المتحركة والفنون البصرية وتصميم الأزياء والمنتجات وغيرها من الأنشطة الثقافية والفنون الأخرى، كما يرتبط الاقتصاد الإبداعي ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الصناعات الإبداعية، التي تعتمد على الفكر والأدب والفنون، وعلى نشر وترويج المنتجات والخدمات ذات الصلة بالتعبير الإبداعي وحفظ الإرث الثقافي، على نحو يسهم في تعزيز دور المعرفة في المجتمع كمحرك للابتكار والإبداع وبناء اقتصاد مستدام، وقد أثبتت التجارب أن المدن التي تتمتع بثقافة محلية قوية كانت الأكثر قدرة على توفير البيئة الملائمة للمبدعين، والأكثر تميزاً في استقطاب المستثمرين في مجال الصناعات الإبداعية.

موروث كبير

إن دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، وإمارة دبي بوجه خاص تمتلكان موروثاً هائلاً من الثقافة والفنون، ولديهما أرض خصبة لبناء منظومة من الاقتصاد الإبداعي القائم على المعرفة والابتكار والإبداع، ولذلك سعت حكومة دبي، ممثلة بهيئة الثقافة والفنون، إلى زيادة جاذبية الإمارة للمبدعين ورواد الأعمال، من خلال تهيئة البيئة التشريعية والاستثمارية اللازمة لازدهار وإثراء القطاع الإبداعي، وزيادة قدرته على الحضور والمنافسة، وتوفير مناخ مناسب ومحفز للمبدعين، وقد بدأت مسيرة الاقتصاد الإبداعي في إمارة دبي بتأسيس مشاريع ومجمعات إبداعية متطورة عدة في مختلف القطاعات، مثل: مدينة دبي للإنترنت، ومدينة دبي للإعلام، ومدينة دبي للإنتاج، ومدينة دبي للاستوديوهات، وحي دبي للتصميم، حيث أسهمت إقامة هذه المدن في تعزيز قدرة دبي على خلق بيئة حاضنة للأنشطة الثقافية والصناعات الإبداعية، وبالتالي زيادة مساهمة الاقتصاد الإبداعي في الناتج المحلي الإجمالي، ولعل من أبرز المشاريع التي دشنتها حكومة دبي لدعم وتحفيز الاقتصاد الإبداعي هو مشروع تطوير منطقة القوز الإبداعية، الذي يعتبر إضافة نوعية لقطاع الاقتصاد الإبداعي في الإمارة، ومن أهم المشاريع الريادية الرامية إلى تعزيز مكانتها على خريطة العالم الثقافية، كما أنه يعد من أبرز المشاريع التي تصب في إطار تنفيذ استراتيجية دبي للاقتصاد الإبداعي، التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، حيث يهدف هذا المشروع إلى تأسيس مجمع إبداعي متكامل، يستقطب أصحاب المواهب والمبدعين ورواد الأعمال الراغبين بالاستثمار في مجالات الاقتصاد الإبداعي المختلفة من كل أنحاء العالم، وتهيئة المناخ اللازم لتمكينهم من تقديم أفضل ما لديهم من أفكار وابتكارات، ضمن منظومة متكاملة، تسهم في تحويل منطقة القوز الإبداعية إلى نموذج فريد للمجتمع الإبداعي القادر على تصدر المشهد الثقافي العالمي، ولضمان تحقيق هذا المشروع الريادي لأهدافه، فقد تم وبتوجيه من سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، رئيس المجلس التنفيذي، إنشاء اللجنة العليا لمشروع تطوير منطقة القوز الإبداعية برئاسة الشيخة لطيفة بنت محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس هيئة الثقافة والفنون في دبي، وعضوية عدد من مسؤولي الجهات الحكومية المعنية في إمارة دبي، وبالشراكة مع القطاع الخاص، حيث تتولى اللجنة مهمة الإشراف على هذا المشروع، ومتابعة سير العمل فيه، والتحقق من تنفيذ مراحله المتتالية، وفق جدول زمني محدد، يضمن الوصول إلى النتائج المرجوة من المشروع المبتكر، المتمثلة في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة للصناعات الإبداعية في الإمارة ورفدها بكل مقومات النمو والنجاح، ليكون مشروع تطوير منطقة القوز الإبداعية نموذجاً واقعياً لتدشين المدن المتخصصة ذات المزايا التنظيمية والتشريعية والاستثمارية باعتباره أحد أهم الحلول الرئيسية، التي تبنتها حكومة دبي لتنمية الصناعات الإبداعية فيها.

مرونة وتنوع

وانطلاقاً من إيمان حكومة دبي بأهمية الاقتصاد الإبداعي ومساهمته الفاعلة في مسيرة التنمية، ودوره المهم في تعزيز الهوية الوطنية والتكامل الاجتماعي، والارتقاء بجودة الحياة، فقد سعت نحو تطوير اقتصاد إبداعي مرن ومتنوع، تقوده كفاءات ماهرة، وتعززه أفضل الخبرات، ولذلك أولت الحكومة قطاع الصناعات الإبداعية والثقافية أهمية كبيرة، وأطلقت في عام 2021 استراتيجية شاملة ومتكاملة ومبتكرة للاقتصاد الإبداعي، بهدف جعل دبي عاصمة عالمية للاقتصاد الإبداعي بحلول عام 2026، وتعزيز مكانتها وجهة عالمية تستقطب الخبرات والمواهب الإبداعية، وذلك من خلال تهيئة البيئة التشريعية والاستثمارية اللازمة لتحفيز ونمو هذا القطاع، وضمان استدامته، وزيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقد شملت استراتيجية دبي للاقتصاد الإبداعي 6 قطاعات ثقافية إبداعية، وهي: التراث الثقافي والطبيعي، وفنون الأداء والاحتفالات، والفنون البصرية، والكتب والصحافة، والإعلام المسموع والمرئي والتفاعلي، والخدمات التصميمية والإبداعية، وينبثق عن كل قطاع من هذه القطاعات 6 قطاعات فرعية، تمثل العديد من المجالات المتصلة بمجالات الاقتصاد الإبداعي. وبعد تنفيذ استراتيجية الاقتصاد الإبداعي، سالفة الذكر، ستكون الإمارة مركزاً عالمياً للمعرفة وحاضنة للإبداع والابتكار، وملتقى للمواهب، ووجهة مفضلة للمبدعين ورواد الأعمال من كل أنحاء العالم، وفي شتى المجالات.

جهود حثيثة

لقد بذلت إمارة دبي جهوداً حثيثة لتعزيز اقتصادها الإبداعي والنهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم باعتباره أحد محركات النمو الاقتصادي فيها، وأحد العوامل الرئيسية، لتعزيز مكانتها الثقافية على المستويين الإقليمي والعالمي، وسخرت جميع الإمكانات المتاحة لديها، لتطوير صناعات معرفية وإبداعية ذات كفاءة عالية، وسعت نحو إطلاق العديد من المنتجات الثقافية والإبداعية، لتكتسب بذلك سمعة إقليمية وعالمية في هذا المجال، كما عملت على إطلاق صناعات إبداعية جديدة ذات قيمة اقتصادية عالية، كصناعة التصميم، كما حظيت العديد من الأنشطة الإبداعية باهتمام كبير من قبل الحكومة، ومن بينها أنشطة الفعاليات الثقافية، ومعارض الفنون، والمهرجانات السينمائية، مثل مهرجان دبي السينمائي الدولي، وإمارة دبي ماضية وبخطى حثيثة وواثقة نحو بناء اقتصاد إبداعي، يكفل تعزيز مكانتها على خريطة العالم، من خلال بناء اقتصاد إبداعي فيها، يتسم بالمرونة والاستدامة، والقدرة على مواكبة ما يشهده العالم من تطور ونمو متسارع في كل مجالات الحياة المختلفة.

ركيزة أساسية

وختاماً لا مناص من القول: إن الإبداع بات يشكل ركيزة أساسية في بناء وتشكيل ملامح اقتصاد المستقبل، القائم على المعرفة والتكنولوجيا، وإن الصناعات الإبداعية والثقافية أصبحت محوراً مهماً لنهضة المجتمعات وتطورها، وإن أداء قطاع الاقتصاد الإبداعي، على المستوى العالمي، بدأ يتصاعد بشكل تدريجي، ولذلك فإن إمارة دبي ماضية، وبكل إصرار وعزيمة نحو تحقيق رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في بناء اقتصاد المستقبل، القائم على المعرفة والابتكار، وتحقيق هذه الرؤية يحتاج إلى بذل جهود حثيثة، لتكون دبي العاصمة العالمية الجديدة للاقتصاد الإبداعي والمنصة الحاضنة للابتكار والإبداع، ويتم تتويج هذه الرؤية والجهود في توفير المنظومة التشريعية الداعمة لكل أشكال وصور اقتصاد المستقبل، وهو ما ستعمل عليه اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي في هذا الخصوص خلال المرحلة المقبلة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

إعداد: المستشار القانوني
د. يحيى عبدالله العدوان
اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي

2021
إطلاق استراتيجية دبي للاقتصاد الإبداعي في أبريل عام 2021

2025
مضاعفة مساهمة القطاع الإبداعي في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة دبي إلى 5% بحلول 2025

15000
مضاعفة عدد الشركات والمؤسسات الإبداعية والثقافية العاملة، إلى 15 ألف شركة ومؤسسة، بحلول 2025

5
تهدف استراتيجية دبي للاقتصاد الإبداعي لجعل دبي من أفضل 5 مدن في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

حماية المستهلك في الاقتصاد الرقمي

دبي-البيان

أصبح الاقتصاد الرقمي في وقتنا الحاضر واسع الانتشار، في العديد من دول العالم، وذلك بسبب انتشار الإنترنت والتطبيقات الذكية والتحولات الرقمية الحديثة، وهو الأمر الذي أدى إلى إحداث تغييرات كبيرة في طرق ووسائل القيام بالأعمال، وتقديم الخدمات والسلع للمستهلكين، وأدى التحول الرقمي إلى ظهور نماذج جديدة لأعمال وسلاسل توريد جديدة عابرة للحدود، وإلى مخاطر غير معهودة أيضاً، وأصبحت السلع والخدمات التي يتم تسويقها عن طريق الإنترنت والمنصات الرقمية، سلعاً وخدمات يتم تداولها عالمياً، وعلى نحو بالغ السرعة، حتى أضحى الاقتصاد الرقمي، مثل شبكة الإنترنت نفسها، عالمياً بحق، فهو لا يعرف الحدود، فالأشخاص القادرون على الاتصال، يمكنهم النفاذ إلى الأسواق العالمية.

آلية

وقال الدكتور سعود عبيد المنصوري مدير إدارة الفتوى والرأي القانوني في اللجنة العليا للتشريعات، بسبب هذه الطبيعة الخاصة لهذا النوع من الاقتصاد، تثار العديد من الأسئلة حول كيفية تنظيمه وحوكمته، وحماية المتعاملين فيه. فهناك حاجة ملحة إلى إعادة تقييم الوسائل الحالية الهادفة إلى حماية المستهلكين، وضمان التزام الموردين بالعقود معهم، بالإضافة إلى حماية بياناتهم، وذلك على نحو يتوافق مع التحولات الرقمية، فضلاً عن ضرورة أن تعمل التشريعات المنظمة للاقتصاد الرقمي بشكل متسق، مع الجهود المبذولة لتعزيز بيئة العمليات، بما فيها البنية التحتية للمعلومات والاتصال، والمنصات الرقمية، والعملات الرقمية.

مفاهيم

وأضاف: يرتبط مفهوم المستهلك بشكل عام، بحاجة الشخص إلى سلعة أو خدمة يطلبها لإشباع حاجته أو حاجة غيره، ويجري التعامل معه من المورد من أجل توفيرها، وإذا كان هذا هو المفهوم الدارج، إلا أن بعض التعاملات في الاقتصاد الرقمي، أظهرت مفاهيم ونماذج جديدة، يصعب القول معها بأنها تقع ضمن نطاق التعاملات التي يبرمها المستهلك، كشراء الأصول الافتراضية، باعتبارها أداة للمبادلة، أو الدفع، أو لأغراض الاستثمار، ومن بينها الرموز المميزة الافتراضية، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديد الهدف، أو الغاية التي لأجلها أقدم الشخص على الشراء، فيما إذا كان ذلك لإشباع حاجته، أم بغرض الاستثمار والتربح، والتي بناءً عليها، يمكن تحديد ما إذا كان هذا الشخص يعتبر مستهلكاً أم مستثمراً، وهو الأمر الذي يؤثر في نطاق تطبيق الأحكام والنّظم الرامية إلى حماية المستهلك.

علاقات جديدة

وتابع: أظهر الاقتصاد الرقمي علاقات جديدة في السوق، مغايرة عن السوق التقليدي، حيث أصبحت العلاقة التي تربط الفرد مع المنصة الرقمية، ليس مجرد علاقة تقديم خدمة تربط ما بين مزود خدمة ومتلقيها، بل على العكس، أصبحت العلاقات التعاقدية مع هؤلاء الأفراد والمقدمين للخدمات الرقمية، علاقة ذات منافع متبادلة، حيث يلعب الفرد أو متلقي الخدمة، دوراً في تطوير المنصة الرقمية، من خلال طرح إنتاجه الرقمي، الذي قد يكون على شكل مقاطع فيديو، أو صور، أو أصول افتراضية، وبالمقابل، يحصل هذا الفرد على مبلغ مالي من مزود الخدمة مقابل الإنتاج الرقمي، وفق الشروط والأحكام التعاقدية المتفق عليها ما بين الطرفين، ففي مثل هذه الحالات، يصعب تحديد ما إذا كان هذا العقد يقع ضمن نطاق الحماية، التي توفرها التشريعات السارية للمستهلكين من عدمه، لأن طبيعة الالتزامات الناتجة عن هذه العلاقة التعاقدية، مغايرة عن الالتزامات الناتجة عن العلاقة التعاقدية التقليدية بين البائع والمستهلك.

د. سعود المنصوري

وأشار الدكتور سعود المنصوري، إلى أن الصعوبة تظهر، ليس فقط في تحديد صفة المستهلك، بل إن هذه الصعوبة واردة ومتصورة أيضاً في التحقق من صفة البائع، أو مقدم الخدمة، في التعاملات التي قد تجرى بواسطة المنصات الرقمية، وفي العوالم الافتراضية التي تعتبر جزءاً من هذا الاقتصاد. إذ إنه من صور المعاملات الجديدة التي ظهرت في النطاق الرقمي، هي التعاملات الناتجة عن التواصل المباشر ما بين الشخص القادر على تقديم سلعة أو خدمة افتراضية والمستهلك، فهذه المنصات الرقمية، فتحت المجال للأفراد الممتلكين للمهارات والمعرفة، في تطوير المنتجات والخدمات الرقمية، وفي التواصل وتقديم خدماتهم بشكل مباشر للأفراد، وعلى الرغم من الإيجابيات التي تحققها هذه التعاملات المباشرة، ما بين الأفراد المطورين والمستهلكين لكليهما، إلا أنها تقدم العديد من التحديات القانونية، وخصوصاً المتعلقة بحماية المستهلك، ومنها على سبيل المثال، مدى تحقق صفة المستهلك في مثل هذه التعاملات، باعتبار أن المطور هو فرد، وليس تاجراً محترفاً، وكذلك مدى توفر صفة الإذعان في مثل هذه العقود أو التعاملات، التي تعتبر من أهم الخصائص أو الصفات التي تميز عقود المستهلك، وهي من الأسباب الرئيسة التي دفعت الشارع إلى إصباغ الحماية القانونية للعقود التي يبرمها المستهلك، خصوصاً أن هذه التعاملات تعتمد في غالب الأحيان، وبشكل رئيس، على الشروط التي يضعها ويتفق عليها كلا الطرفين.

وقال: لعل ذلك دفع بعض الباحثين والمختصين في مجال حماية المستهلك في الاقتصاد الرقمي، إلى تأييد فكرة عدم تدخل السلطات التشريعية في رسم حدود حماية المستهلك في مثل هذه التعاملات، التي تجرى للحصول على سلع أو خدمات افتراضية، وترك المجال للأفراد التفاوض والاتفاق على الالتزامات المتبادلة بينهم، بينما يرى جانب آخر، أهمية تدخل السلطات التشريعية في وضع الأطر العامة الهادفة إلى رسم حدود حماية المستهلك في هذه التعاملات، التي قد تكون على صورة مبادئ أو قيم، تجب مراعاتها عند التعاقد مع الأفراد، من خلال منصات الاقتصاد الرقمي، مع إتاحة المساحة المناسبة للطرف المتعاقد مع المستهلك، سواءً كان بائعاً أو مقدم خدمة رقمية، من وضع الشروط التي يراها مناسبة في العقد المبرم مع المستهلك، بما لا يتعارض مع هذه المبادئ والقيم، ومما لا شك فيه، أن الأبعاد الجديدة للتعاملات الرقمية، ستشكّل تحديات قانونية جديدة، سواءً للسلطات المختصة بوضع التشريعات المنظمة لحماية المستهلك، أو الجهات المعنية بالرقابة وتطبيق الوسائل الهادفة إلى حماية المستهلك، في ظل الاقتصاد الرقمي.

لغة القانون

حصة أنور المعولي*

الأصول الافتراضية

تعتبر الأصول الافتراضية تقنية مبتكرة، تمثل قيمة يمكن تخزينها أو تداولها أو نقلها أو استخدامها، كأداة للدفع أو الاستثمار أو المبادلة في العالم الافتراضي، وتأخذ الأصول الافتراضية عدة أشكال، من أشهرها الأصول غير قابلة للاستبدال (NFT)، وهي عبارة عن أصول افتراضية مشفرة، مكوّنة من رموز وبيانات تميزها عن بعضها البعض، موجودة في المنصات الرقمية (Blockchain)، وتستخدم هذه الأصول كعناصر في الألعاب، مثل الأفتار (الصورة الرمزية) أو مبانٍ أو قطع أراضٍ موجودة في عالم الميتافيرس، وتستخدم أيضاً في الأعمال الفنية كاللوحات والمقطوعات الموسيقية، التي لا تكون موجودة إلا في العالم الافتراضي، إلا أنه يمكن أن تأخذ الأصول غير القابلة للاستبدال تمثيلاً للأعمال والعقارات الموجودة في العالم الحقيقي وإنشاء نسخة منها بصيغة (NFT) في العالم الافتراضي، وما يميز هذه الأصول أنها غير قابلة للاستبدال.

ومن بين أشكال الأصول الافتراضية كذلك «العملات الرقمية»، إلا أنها تختلف عن (NFT) في أنها قابلة للاستبدال، إذ تكون عبارة عن تمثيل رقمي لقيمة تأخذ شكل الرموز والبيانات، إلا أنه يمكن تداولها وتبادلها من خلال المنصات الرقمية (Blockchain)، ولتوضيح العلاقة بين الشكلين السابقين للأصول الافتراضية، فإن العملات الرقمية تعتبر وسيلة الدفع لشراء الأصول غير قابلة للاستبدال (NFT) الموجودة في العالم الافتراضي.

ومن الجدير بالذكر أن تداول الأصول الافتراضية لا يكون إلا في البيئات الافتراضية، ويتم تداولها من خلال منصات أنشئت خصيصاً لها (Blockchain)، وهذه المنصات قد تكون مركزية أو غير مركزية، كما أن هذه المنصات قد تخضع لتنظيم وإشراف جهة معنية في الدولة، كسلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية المنشأة بموجب القانون رقم (4) لسنة 2022، أو قد تكون غير خاضعة للتنظيم، وتدار من مقدم الخدمة.

*** مستشار قانوني مساعد في اللجنة العليا للتشريعات**

بنية وقطاعات

دبي سبّاقة في تنظيم واقع العملات الافتراضية

دبي-البيان

تعتبر دبي سبّاقة في تنظيم الشكل الاقتصادي الجديد، الذي بدأ بفرض نفسه على العالم، والمتمثل في التهافت الكبير على شراء العملات الرقمية، إذ بات حديث الساعة في الوقت الحالي، ولجأ إليه العديد من الأفراد بهدف زيادة الدخل، وكذلك المؤسسات والشركات لتعظيم أرباحها، حيث تم إصدار القانون رقم «4» لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي، الذي أنشئت بمقتضاه سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية، بهدف الارتقاء بمكانة الإمارة كوجهة عالمية في مجال الأصول الافتراضية والخدمات المتعلقة بها، على النحو الذي يضمن توفير النظم والتدابير اللازمة لحماية المستثمرين والمتعاملين في الأصول الافتراضية.

عمر السويدي

تمثيل رقمي

وقال عمر محمد السويدي رئيس قسم الرقابة في اللجنة العليا للتشريعات في إمارة دبي: عرف القانون رقم «4» لسنة 2020 المشار إليه، الأصل الافتراضي، بأنه تمثيل رقمي للقيمة التي يمكن تداولها رقمياً أو تحويلها أو استخدامها كأداة للمبادلة أو الدفع أو لأغراض الاستثمار، وتشمل الرموز المميزة الافتراضية، وأي تمثيل رقمي لأي قيمة أخرى تحددها سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية في هذا الشأن. وأضاف: تعتبر العملات الافتراضية، أحد أنواع الأصول الافتراضية، التي يوجد لها تمثيل رقمي، يمكن تداولها وتحويلها، وهي النوع الأكثر شيوعاً للأصل الافتراضي، وهناك نوع آخر لهذه الأصول ولكنه غير قابل للاستبدال، يُسمى «الرموز الرقمية NFT». لقد عرف الفقه القانوني الجديد، العملة الافتراضية بأنّها: عملة رقمية لا مركزيّة تستخدم كوسيلة للتبادل وقابلة للقياس وتمثل مخزناً للقيمة، وتوجد العملة الافتراضية على الشبكة العنكبوتية حصراً.

توفير النظم والتدابير اللازمة لحماية المستثمرين والمتعاملين في الأصول الافتراضية

سمات

وأوضح أن من أهم سمات العملة الرقمية لا يتحكم بها إلا مستخدموها، وأنها لا تصدر من سلطة حكومية مركزية، وإن بيئة هذه العملة هي الإنترنت، حيث يمكن من خلال هذه البيئة بيع وشراء السلع من المتاجر الإلكترونية. وعلى الرغم من أهمية مقارنة العملة الافتراضية بالعملة النقدية التقليدية من حيث أنّها وسيلة للتبادل، ووحدة للقياس، إلا أنّ العملة الافتراضية ليست كالعملة التقليدية من حيث وجودها وتداولها، وتتصف بخصائص تختلف عن العملة التقليدية، حيث إنّه ليس لها كيان مادي ملموس، ويمكن تداولها وشراؤها ونقلها بين المتعاملين من خلال الشبكة العنكبوتية، وقد كان الخلاف الفقهي حول الطبيعة القانونية لهذه العملة الافتراضية وبيان ما إذا كانت تعد عملة حالها حال العملة النقدية أم أنها أداة استثمار، أم أنها سلعة حالها حال السلع المتواجدة في المواقع الإلكترونية.

تحديات

وبيّن عمر محمد السويدي أن من أهم التحديات الرئيسة التي تواجه العملات الافتراضية أنّ السبيل الوحيد لتبادلها لا يكون إلا من خلال المنصات الافتراضية، وهو ما يؤدي إلى صعوبة استخدامها بالشكل اليومي، كما أنها لا تحوز بشكل كبير ثقة المتعاملين بها، لأنها لا تصدر عن الحكومة، كما أنّها تتسم بطابع السرية وعدم معرفة مصدرها، وعدم ثبات سعرها، نتيجة لتعرضها لتقلبات سعرية بين الزيادة والنقصان وغير مألوفة على مستوى العملات التقليدية.

تساؤلات

وقال: إن هناك العديد من التساؤلات التي تطرح نفسها في مجال التعامل بالعملات الرقمية، وهي، أليس من المرجح أن تستخدم العملات الرقمية على نطاق واسع في المؤسسات الحكومية والشركات التجارية كوحدة تسوية ومبادلة في معاملاتها المالية المحلية والدولية العابرة للحدود في المستقبل القريب؟ هل ستكون العملات الافتراضية بديلاً جيداً عن العملات النقدية المتداولة في الأسواق العالمية والمالية في المستقبل القريب؟ وهل ستتجه البنوك المحلية في إبرام شراكات واتفاقيات مع منصات الأصول الافتراضية للسماح للمستثمرين بتداول هذه العملات وتقويم قيمتها بالدرهم الإماراتي؟ جميع هذه الأسئلة وغيرها ما زال الجميع يبحث عن أجوبة واضحة لها، ولعل المستقبل القريب سيجد الإجابة الكافية عن هذه الأسئلة، لتصبح العملات الرقمية واقعاً لا مناص منه في بناء اقتصاد المستقبل.

محور رئيسي
دعم استراتيجية الإمارة بأن تصبح دبي محوراً رئيسياً في الاقتصاد والسياحة على مستوى العالم

استراتيجية وطنية
إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية في نوفمبر 2021

قانون
إصدار القانون رقم (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي

مسرعات
شكّلت «مسرعات دبي للمستقبل» منذ عام 2016 تجربة ريادية لدعم تشريعات تمكن للمستقبل

التخطيط الاستباقي بوصلة بناء اقتصاد المستقبل في الإمارات

تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على بناء قواعد راسخة تتيح نمو وازدهار قطاعات اقتصاد المستقبل القائم على المعرفة، وتسعى من خلال التخطيط الاستباقي إلى تعزيز موقعها كوجهة عالمية لتأسيس الأعمال القائمة على الابتكار والذكاء الاصطناعي وريادة الأعمال، وتم إطلاق العديد من الاستراتيجيات والمبادرات التي من شأنها الدفع باتجاه اقتصاد المستقبل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، يعزز تنافسيتها عالمياً.

استراتيجيات اقتصاد المستقبل:

مئوية الإمارات 2071

تم إطلاق «مئوية الإمارات 2071» في عام 2017، كخريطة طريق لتصبح الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

خطة اقتصاد الـ 50

أطلقت وزارة الاقتصاد «خطة اقتصاد الخمسين» لبناء اقتصاد المستقبل في الإمارات ضمن استراتيجية «عام الاستعداد للخمسين» في 2019، وتمثل خريطة طريق للعمل الاقتصادي.

البلوك تشين

تم إطلاق استراتيجية الإمارات للتعاملات الرقمية «بلوك تشين» في عام 2018 بهدف تسخير التقنيات المتقدمة والاستفادة منها وتوظيفها في خدمة المجتمع وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي.

التنمية الخضراء

أطلقت دولة الإمارات استراتيجية الإمارات للتنمية الخضراء، في عام 2012 وهي مبادرة وطنية طويلة المدى لبناء اقتصاد أخضر في الدولة.

الثورة الصناعية الرابعة

تم إطلاق استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة في 2017، لتعزيز مكانة الإمارات مركزاً عالمياً للثورة الصناعية الرابعة، وتحقيق اقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية.

البيان

إعداد: وائل نعيم

غرافيك: محمد أبوعبيدة

الاقتصاد الدائري 2021-2031

أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة الاقتصاد الدائري (2021 - 2031) والتي تعد إطاراً شاملاً يحدد اتجاهات الإمارات في تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية بما يضمن جودة حياة الأجيال الحالية والمستقبلية.

الذكاء الاصطناعي

تم إطلاق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي في 2017، وتمثل المرحلة الجديدة بعد الحكومة الذكية، والتي ستعتمد عليها الخدمات، والقطاعات، والبنية التحتية المستقبلية في الدولة بما ينسجم ومئوية الإمارات 2071.

«الإمارات للطاقة 2050»

أطلقت الدولة «استراتيجية الإمارات للطاقة 2050» في عام 2017 وتعتبر الخطة الموحدة للطاقة في الدولة تضمن بيئة اقتصادية جاذبة وداعمة للنمو في كل القطاعات.

الصناعات الثقافية والإبداعية

أطلقت الدولة الاستراتيجية الوطنية للصناعات الثقافية والإبداعية عام 2021، بهدف النهوض بهذا القطاع وتعزيز حجمه وإمكانياته، ليكون ضمن أهم عشر صناعات اقتصادية بالدولة.

الاقتصاد الرقمي

أطلقت الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي في أبريل 2022، وتهدف أن تصبح دولة الإمارات العربية المتحدة مركز الاقتصاد الرقمي الأكثر ازدهاراً في المنطقة وعلى مستوى العالم.

الابتكار المتقدم

اعتمدت حكومة الإمارات الاستراتيجية الوطنية للابتكار المتقدم، في 2018، بهدف تطوير نمط تفكير يشجع على التجربة والمخاطرة المدروسة، في القطاعين الحكومي والخاص، وابتكار حلول للمستقبل بما يدعم تحقيق أهداف مئوية الإمارات.

مذكرة ورأي

ضمانات تنظيم الأصول الافتراضية في دبي

دبي-البيان

بعد ظهور صناعة الأصول الافتراضية، باعتبارها مستقبل الاقتصاد الرقمي، حرصت إمارة دبي على تعزيز مكانتها في هذا القطاع، وعبر عن ذلك بشكل واضح وصريح صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، عندما قال: «إن المستقبل ملك لمن يصممه، الهدف أن تكون الإمارات ودبي لاعباً رئيسياً في تصميم مستقبل الأصول الافتراضية عالمياً، وتنفيذاً لهذه التوجيهات السامية صدر القانون رقم «4» لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي والذي يعد أول إطار تشريعي ينظم الأصول الافتراضية على مستوى العالم».

ضمانات

وتضمنت أحكام هذا القانون العديد من الضمانات للراغبين بإدارة وتحويل وتبادل الأصول الافتراضية التي يمتلكونها، فلقد عرف هذا القانون بشكل واضح ودقيق، العديد من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالأصول الافتراضية، كتعريف «الأصل الافتراضي» و«الرموز المميزة الافتراضية» و«منصة الأصول الافتراضية» و«مقدم خدمات الأصول الافتراضية» و«محفظة الأصول الافتراضية»، وهذا التعريف الدقيق والواضح لهذه المفاهيم مسألة في غاية الأهمية لجميع المتعاملين في الأصول الافتراضية سواءً كانوا جهات حكومية أم شركات ومؤسسات أم أفراد.

مهام وصلاحيات

وأناط القانون رقم (4) لسنة 2022 المشار إليه، بسلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية، العديد من المهام والصلاحيات، التي تشكّل في مجملها الضمانات الحقيقية للراغبين في تداول الأصول الافتراضية في إمارة دبي، حيث خول هذا القانون السلطة صلاحية تنظيم عمليات إصدار وطرح الأصول الافتراضية والرموز المميزة الافتراضية، وتنظيم وتصريح مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وفقاً للاشتراطات والإجراءات المعتمدة لديها في هذا الشأن، والرقابة والإشراف عليهم للتأكد من التزامهم بأحكام القانون والقرارات الصادرة بموجبه والتشريعات السارية في الإمارة، ووضع القواعد والضوابط التي تحكم مزاولة الأنشطة التي تشرف عليها، بما فيها الأنشطة الخاصة بخدمات إدارة الأصول الافتراضية، وإجراءات المقاصة والتسوية بين هذه الأصول، وخدمات أمانة حفظ الأصول الافتراضية، وتنظيم إجراءات حماية البيانات الشخصية للمستفيدين بالتنسيق مع الجهات المعنيّة في الإمارة، والتنظيم والرقابة على تشغيل وإدارة منصات الأصول الافتراضية ومحافظ الأصول الافتراضية، ومراقبة التداولات والمعاملات التي تتم من خلالها، ومنع التلاعب الذي يتم بأسعار تداولات الأصول الافتراضية، ووضع الضوابط اللازمة التي تكفل حماية المستفيدين والحد من المُمارسات المشبوهة.

تنسيق

وكذلك التنسيق مع الجهات المعنية لوضع آلية تقييم ورصد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، والإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها بشأن المعاملات المشبوهة التي تتم بالمخالفة لتشريعات مكافحة جرائم غسل الأموال، وتوعية وتثقيف المستفيدين حول التعامل والتداول بالأصول الافتراضية والمخاطر الناشئة عنها، بالإضافة إلى التنسيق مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في كل ما يتعلق بضمان حماية واستقرار النظام المالي في الدولة، والنظر في البلاغات والشكاوى ذات الصلة بخدمات الأصول الافتراضية، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

وحظر القانون على أي شخص مزاولة أي من الأنشطة الخاضعة لإشراف السلطة، ما لم يكن مصرحاً له بذلك منها، كما ألزمه بأن يتخذ من الإمارة مقراً له لمزاولة أعماله، وفي حال رغبة هذا الشخص بمزاولة نشاطه في الإمارة أو في أي من المناطق الحرة فيها، فإنّه يجب عليه الحصول على الموافقات والتصاريح المسبقة اللازمة من السلطة قبل مباشرة إجراءات ترخيصها من سلطة الترخيص التجاري المختصة.

أنشطة

كما حدد القانون الأنشطة التي يجب الحصول على تصريح من السلطة قبل مزاولتها، وهي تقديم خدمة تشغيل وإدارة منصات الأصول الافتراضية، وخدمة المبادلة بين الأصول الافتراضية والعملات، وخدمة تحويل الأصول الافتراضية، وخدمة حفظ وإدارة الأصول الافتراضية، وخدمة محفظة الأصول الافتراضية، وخدمة طرح وتداول الرموز المميزة الافتراضية.

كما منح القانون السلطة العديد من الصلاحيات، ومن بينها وقف إصدار التصاريح، ووقف نشاط أي من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، في حال حدوث ظروف استثنائية أو ما يهدد حسن سير العمل وانتظامه، وتعليق أو وقف التعامل بأي أصول افتراضيّة، وكذلك فرض الجزاءات الإدارية على المخالفين لأحكامه.

ومما لا شك فيه أن جميع الأحكام التي تضمنها القانون رقم (4) لسنة 2022 المشار إليه، تشكّل في مجملها ضمانات قانونية وتنظيمية لجميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الراغبين في امتلاك وتداول الأصول الافتراضية، وذلك من خلال اللجوء إلى مزودي الخدمات المصرّح لهم من سلطة دبي لتنظيم الأصول الافتراضية، وتداول أصولهم الافتراضية عن طريق المنصات الرقمية المرخصة من قبلها.

مسؤول وحديث

تصميم تشريعات المستقبل

لا شك أن نجاح الدول والحكومات في مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع الذي نشهده حالياً يتطلب منظومة متكاملة لتطوير التشريعات التنظيمية، تبدأ بتحليل الواقع ودراسة وقائعه دراسة شاملة، وفهم معطياته وإحداثياته، ومن ثم تصور المستقبل وتخيل تحولاته، وصولاً إلى بناء إطار عام يحدد استراتيجيات حوكمته، ويستشرف تحدياته ويضع أفضل الخطط للاستفادة من فرصه.

ويتمثل عامل النجاح الأهم هنا في سرعة ومرونة هذه التشريعات، فالتكنولوجيات المتقدمة والناشئة تشهد وتيرة متسارعة في نموها، وهذا ما يتطلب القدرة على التماشي مع هذه الوتيرة التي تفرض متطلبات متجددة، واعتماد آلية تشريعية سريعة تدعم نمو الاقتصاد الرقمي وتشكّل ركيزة للثورة الصناعية الرابعة.

قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الماضية تجربة رائدة في مجال تطوير التشريعات على مستوى المنطقة والعالم، وهو الأمر الذي جعلها في مصاف المراكز العالمية في مجال البلوك تشين والعملات الرقمية، واستقطاب الكثير من رواد الأعمال والشركات الناشئة في قطاع الاقتصاد الرقمي. ومما يميز النموذج الإماراتي، أنه يتسم بالمرونة والحيوية والابتكار والقدرة دائماً على مراجعة تشريعاتها وتحديثها وتطويرها بشكل دائم، مما أسهم في تمكين الدولة بأن تكون سبّاقة بين الدول في صناعة التحولات الجذرية وتصدر المؤشرات العالمية. وهذا النموذج نلتزمه بدورنا في مؤسسة دبي للمستقبل، بمختلف برامجها ومبادراتها، وهو نهج عمل وثقافة مؤسسية نطبقها في مختلف مشاريعنا، إيماناً من قيادتنا وإداراتنا وكوادرنا ومختلف شركائنا بدور التشريعات الحيوي في تحقيق تضافر الجهود وحشد الطاقات وتكامل القدرات في بناء المستقبل الذي يتطلع إليه الجميع، المتمثل في مستقبل مبني على المبادرات المؤثرة والفاعلة.

وهذا ما نشهده تباعاً في الاستراتيجيات المستقبلية الطموحة التي تطلقها دبي لتصميم أطر تنظيمية ممكّنة لاقتصادات ومجتمعات المستقبل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر إطلاق سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي رئيس مجلس أمناء مؤسسة دبي للمستقبل، «استراتيجية دبي للمناطق الجامعية الحرة» في مارس 2019، و«استراتيجية دبي للميتافيرس» في يوليو 2022، و«برنامج دبي للبحث والتطوير»، و«برنامج دبي للروبوتات والأتمتة» في سبتمبر 2022. وجميعها أمثلة عملية على أهمية إشراك التشريعات في بناء المستقبل الذي نتطلع إليه اقتصادياً واجتماعياً.

وتعمل مؤسسة دبي للمستقبل من خلال «مختبر التشريعات» بشكل وثيق مع المشرعين من الجهات المحلية والاتحادية لتطوير التشريعات التي تنظّم التقنية لتعزيز دور دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها مركزاً عالمياً لاختبار التقنيات الناشئة والواعدة.

وحقق المختبر خلال السنوات القليلة الماضية مخرجات عملية ونتائج ملموسة أسهمت في تغيير وتطوير عدد من التشريعات، وهو ما انعكس إيجاباً على استقطاب مزيد من رواد الأعمال والمبتكرين إلى دبي والدولة وإنشاء أسواق جديدة واعدة لاقتصادها من خلال جذب أصحاب المشاريع التقنية التجريبية، نتيجة التشريعات المرنة والمدروسة. ويشكل «مختبر التشريعات» بيئة تشريعية متجددة محفزة لإنشاء أسواق جديدة في الدولة عبر تسريع تبني التقنيات الصاعدة، وتسهيل مزاولة الأعمال، وتشكيل حلقة وصل، تحقق التوافق بين العمل الحكومي ومشاريع القطاع الخاص.

وفي هذا السياق، يأتي إطلاق المؤسسة لتقارير استشراف المستقبل، التي تعزز تطوير تشريعات نوعية تدعم قطاعات المستقبل، ومن تلك التقارير مثلاً، «تقرير الفرص المستقبلية: 50 فرصة عالمية» الذي أصدرناه هذا العام، ويركز ضمن موضوعاته المتعددة على ضرورة تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين الحكومي والخاص لتصميم تشريعات جاهزة لمواجهة تحديات المستقبل وفرصه.

وضمن هذا المسار أيضاً، أسهمت مبادرة دبي 10X بتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتحفيز الجهات الحكومية كافة على تبني الابتكار بشكل جذري كعملية أساسية للوصول إلى نماذج تشغيل جديدة كلياً للمستقبل.

كما شكّلت «مسرعات دبي للمستقبل» منذ عام 2016 تجربة ريادية لدعم تشريعات تمكّن للمستقبل، وذلك من خلال تسهيلها التعاون والتنسيق بين الحكومة من جهة، والقطاع الخاص والشركات الناشئة من جهة ثانية، بناءً على معايير الابتكار والمرونة.

وبدورها تسهم «مختبرات دبي للمستقبل» في استشراف أطر تشريعية سبّاقة لمدن ومجتمعات واقتصادات المستقبل، وتحديد النظم والحلول والخدمات المجدية بالتركيز على البحث والتطوير الداعم لتشريعات المستقبل.

وتتويجاً للمبادرات والبرامج النوعية التي أنجزتها المؤسسة فقد قامت باستضافة العديد من الفعاليات الدولية، التي شكّلت مختبراً لتشريعات المستقبل، وذلك من خلال مناقشة فرص وضعها وتطويرها وحوكمتها مع المختصين والمعنيين من مختلف أنحاء العالم، كما في «ملتقى دبي للميتافيرس» و«منتدى دبي للمستقبل»؛ اللذين نظمتهما «مؤسسة دبي للمستقبل» تباعاً في شهري سبتمبر وأكتوبر 2022، وجمعا معاً مئات الخبراء من مختلف القطاعات لمناقشة اقتصادات ومجتمعات المستقبل والتعاون من أجل توظيف أفضل الممارسات في وضع التشريعات الممكّنة لنمو الدولة والإمارة وتحقيق الازدهار لهما، في الخمسين عاماً القادمة وصولاً إلى «مئوية الإمارات 2071».

بقلم: خلفان جمعة بالهول
الرئيس التنفيذي لمؤسسة دبي للمستقبل

الميتافيرس

استراتيجية دبي للميتافيرس ترسخ مكانة الإمارة ضمن أفضل 10 مدن في الاقتصادات الرائدة بهذا المجال

مختبر التشريعات

يعزز دور دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها مركزاً عالمياً لاختبار التقنيات الناشئة والواعدة

أطر تنظيمية

تطلق دبي الاستراتيجيات المستقبلية الطموحة لتصميم أطر تنظيمية ممكّنة لاقتصادات ومجتمعات المستقبل

النموذج الإماراتي

يتسم بالمرونة والحيوية والابتكار والقدرة على مراجعة التشريعات وتحديثها وتطويرها